

إعادة الإعلان عن استثمار الطاقة التكريترية الفائضة في المصافي

العBas لـ«الوطن»: الشركة الروسية بدأت أعمال التنقيب البحري عن النفط السوريون أنفقوا ٨٦٢ ملياراً على المشتقات النفطية

استهلاك ذاتي للطاقة وللفقد وتسرع الإجراءات في مشروع مصفاة الفرقان، بالإضافة إلى الإسراع بتأهيل الخزانات الهوائية للمشتقات ووحدات تعبئة الغاز في عدراً وتنفيذ محطات الوقود في دمشق وبقية المحافظات والبدء بتوزيع الكمييات المتاحة من مازوت التدفئة اعتباراً من ١ آب في جميع المحافظات وتأكيد الالتزام بضوابط التوزيع.

وأكد العباس ضرورة الحد من الهدر بجميع أشكاله وترشيد وضبط الإنفاق ودراسة الاحتياجات بدقة وفق الأولوية وتأجيل الأعمال غير الضرورية وإلقاء الاهتمام اللازم للكادر البشري والنهوض بالمستوى الفني والإداري من خلال عمليات التدريب والتاهيل وفق برامج مدروسة وربط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي وملء الشواغر بالكادر والخلفاء المؤهلة.

وتقى وزير النفط شكر وتقدير رئيس مجلس الوزراء للعاملين في معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى لمابذلوه من جهود كبيرة في إخماد الحرائق الذي نشب في المعمل صباح يوم السبت بعد استهدافه من الجماعات الإرهابية المسلحة بقدائف صاروخية حيث تحكم العاملون من إعادة ضخ الغاز لمحطات توليد الطاقة الكهربائية خلال زمن قياسي، وأكد استمرارية العمل في جميع المواقع بيارادة وعزيمة في مواجهة الظروف الصعبة والتحديات والاستمرار بتنفيذ الإصلاحات الطارئة نتيجة اعتمادات المجموعات الإرهابية المسلحة على البنية التحتية وخطوط نقل الغاز.

ووجه وزير النفط للمديرين العامين بالاهتمام الشخصي والمباشر وتكليف المديريات المعنية (الموارد البشرية - الإدارية - المالية) لديهم متابعة المواضيع المتعلقة بذوي الشهداء والمخطوفين والجرحى من العاملين وتسهيل معاملاتهم وإنجازها بالسرعة الكلية.

فيما بلغت كمية الخامات المكررة في مصفاتي حمص وبانياس ١,٨٨٢ مليون طن متري، وكمية المشتقات النفطية المنتجة ١,٨٦٢ مليون طن متري في حين بلغت بيعات المصافي ١,٨٥٩ مليون طن.

كما بلغت قيمة المبيعات الإجمالية لشركة محروقات من المشتقات النفطية والغاز المنزلي ٢٦٨,٦٢٠ مليار ليرة سورية.

وبالنسبة لمبيعات المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدينة فقد بلغ إجمالي المبيعات من خامات مواد البناء والصناعة خلال النصف الأول لعام ٢٠١٥ نحو ٩٣٢ مليون طن بقيمة ٤٧١ ألف طن فيما بلغت الفوسفات الداخلية والخارجية ٦٤٤ ألف طن بقيمة ١٠,١٧١ مليارات ليرة سورية، وقد تطورت صادرات الفوسفات إذ بلغت خلال النصف الأول لهذا العام ٥٦٨ ألف طن بقيمة ٦٤ مليون دولار مقارنة بـ ٤١ ألف طن بقيمة ٣١ مليون دولار للنصف الأول لعام ٢٠١٤.

وقد أشار وزير النفط سليمان العباس خلال ترؤسه اجتماعات تنبع تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية للنصف الأول لعام ٢٠١٥ للمؤسسات والشركات التابعة للوزارة، إلى ضرورة تنشيط عمليات الحفر التطويري والإنتاجي لتعزيز الإنتاج وخاصة من الغاز واستكمال إنجاز معمل غاز شمال المنطقة الوسطى للوصول إلى إنتاج ٣,٢ مليون م³ غاز يومياً.

وشدد على التشغيل الأمثل للمصافي القائمة بأقل معدل



بلغ إجمالي النفط المنتج في سوريا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ والمسلم لمصفاة حمص ١,٨ مليون برميل بمعدل إنتاج وسطي ٩٣٤ برميل يومياً، وبالمقارنة مع كمية المنتجة لنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤ نجد أن نسبة الإنتاج قد انخفضت بنسبة ٤٣٪ حيث تم إنتاج ٣,٦ مليون برميل بمعدل إنتاج وسطي ١٧ ألف برميل يومياً.

تَحَادِيُّ الْفَلَاحِينَ يَنْتَقِدُ بِشَدَّةٍ: قَرَارَاتُ وِزَارَةِ الصَّنَاعَةِ أَضَرَتْ بِالْفَلَاحِ

ملاحظات لـ«المركزي» على قرار تصدير الأغنام

عناء جمع المحاصيل الزراعية ذات الطابع الصناعي ومعالجتها وتصنيعها وبالتالي فوتت على الاقتصاد تأمين العديد من المنتجات محلياً.

كما يرى رئيس مكتب الشؤون الزراعية أن وزارة الصناعة تعمل وبشكل منهج على تحريف أسعار الأسمدة بكل أنواعها وأصنافها وبشكل شبه دوري كل ٦ أشهر من دون أن تترك الصناعة لأحد حق الاعتراض على ذلك موكداً أن ذلك يدفع الفلاحين إلى عدم القدرة على إضافة الأسمدة المطلوبة لزراعاتهم وهو ما يتسبب بالانخفاض في الإنتاج يصل لنحو ٤٠٪.

هذا ويشار إلى أن متوسط المساحة المزروعة سنوياً بمحصول القطن بلغت بين عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ بحدود ١٨٠ ألف هكتار ومتوسط الإنتاج للفترة نفسها بلغ ٦٧٠ ألف طن بينما بلغ متوسط المساحة المزروعة بمحصول الشوندر السكري للفترة نفسها ٢٤ ألف هكتار ومتوسط حجم الإنتاج السنوي ١,١ مليون طن.

إلى انخفاض كميات الإنتاج من هذا المحصول الاستراتيجي وهجرة شريحة من المزارعين لهذا المحصول إلى البطالة وخاصة أن نسبة تنفيذ الخطة الزراعية لم تتجاوز ١٠٪ لهذا العام حيث اشتغلت الخطة على زراعة نحو ٩٩٠ هكتار بينما لم يتم تجاوز مساحة المنفذ منها أكثر من ٩٤ هكتاراً.

ويذهب عيسى في التفاصيل على مثل هذه القرارات التي حولت الشوندر السكري من مصانع السكر إلى وجبات للمواشي بقوله ربما نشهد التعامل نفسه مع محاصيل أخرى وعلى سبيل المثال بيان يتم تسويق محصول العنب بشقيه عن المائدة وعن العصير لمصلحة الدواجن والأسماك التي تعاني انخفاض المادة الغذائية اللازمة لها وخاصة أن الصناعة عملت على تخفيض سعر شراء كيلو العنب من قبلها من ٣٥ ليرة إلى ٣٠ ليرة خلال الموسم الماضي وذلك وفقاً لقانون الجاذبية السعرية في الوزارة ويرى أنه وفق هذه الإستراتيجية ربما تكون وزارة الصناعة أاحت نفسها من

التاجر من أجور النقل المخصصة للنقل المحصول من محافظة لأخرى ويرى عيسى أن لذلك أثراً مباشراً على انخفاض العائدية للمزارع الذي سيؤدي إلى انخفاض حجم التنفيذ للخطط الزراعية الخاصة في زراعة القطن في المحافظة في السنوات القادمة.

وفما يخص محصول الشوندر السكري بين عيسى أن دراسة الكلفة الصادرة عن الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وبالتعاون مع مديرية زراعة حماة تظهر أن كلفة إنتاج الكيلو الواحد من الشوندر السكري تبلغ ١٠,٦ ل.س. للتقويم بعدها وزارة الصناعة من جانبها بتحديد سعر شراء كيلو الشوندر السكري من الفلاح بـ ١٠ ليرات وهو أقل من حجم الكلفة ومن دون أي هامش ربح، إضافة إلى اتخاذ الوزارة قراراً آخر بتقديم مادة الشوندر السكري كمادة غذافية طازجة مباشرة للمواشي وهو ما اعتبره رئيس مكتب الشؤون الزراعية تلاعيباً بالإنتاج.

ومؤكد هنا أيضاً أن ذلك سببدي

بعد الهادي شباط
تف رئيس مكتب الشاعية في الاتحاد العام للطلاب، حبيب عيسى لـ «الإمام»، جملة تحديات تواجهه أعمى بسبب قرارات
ناعنة وغير المدروسة، كل المثال يذكر أن ناعنة عملت هذا العام
يل إحاديث مركز لا سول القطن في محافظة المنيا، كان مقرراً إحداثه في
ورة الحيوانية في المنيا، لأن من أهم النتائج المترتبة على ذلك هو فتح المجال للمحصول من التجار والمنشآت،
شراء القطن بسعر مناسب، إلى أقل من ٣٥٪ من
برر من الحكومة حينما
أراد يضطر إلى بيع مخزونه بمقدار ٧٠ ليرة للكيلو بدلاً من
غير الرسمي المحدد من الدرك، بسبب عدم قدرة المخازن على إ يصل محسوله لمركز المحافظة إضافة إلى اس

المركزى كان له ملاحظات على القرار، كذلك على جلسات فض عروض الأسعار، مع وزارة الاقتصاد بصورتها موضحاً إمكانية إجراء بعض التعديلات المناسبة، إذ أكد المركزى أنه من الملاحظ خلال متابعة العروض الفائزة والأسعار الموقوف عليها أن هناك اتجاهًا في سعر الطن التصديرى للأغنام والماعز الجبلى نحو الحد الأدنى المحدد بموجب القرار ٣٦٩ الصادر مؤخرًا وبالبالغ ٢٥ ألف دولار للطن. ما يشير إلى رغبةعارضين بتوجيه السعر إلى الحد الأدنى لذلك رأى إمكانية النظر في تحديد حد أدنى لسعر الطن التصديرى.

ومن جهة أخرى لاحظ المركزى أن الجلسات الخاصة بفض العروض تعقد بعدد قليل من العارضين المشاركين، ونظراً لغياب التنافسية في حالات كهذه فقد قدر رأى إمكانية اشراك اتحاد المصدررين كعارض ضمن جلسات لجنة القرار ٢٣٥ الخاصة بتصدير الأغنام كما لاحظ المركزى بأن القرار المذكور سمح بتصدير ٦٠٠٠ رأس من ذكور الأغنام والماعز الجبلى بعد أن كانت ٤٠٠٠ رأس إلا أن المادة ٤ من القرار لا تسمح سوى بوجود عرضين فائزين وكل منها ٢٠٠٠ رأس وبالتالي تصبح الموافقة النهائية هي لتصدير ٤٠٠٠ رأس أسبوعياً، وعليه فقد رأى المركزى تخفيض الكمية المسموحة بتصديرها من ١٦٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ رأس، فقط.

المحافظات ومديرية الجمارك العامة، موضحاً الحديث لتعاون الوزير بأن التعديلات الجديدة عندما توضع موضع التنفيذ ستترك أمرأً يجيئها على صعيد السرعة في إنجاز جميع معاملات النشاط التجارى ومنح إجازات لاستيراد لكونها تضع التجار في صورة المواد المسموحة استيرادها والمحمورة أيضاً.

وفي سياق متصل، طلبت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من مديريات في المحافظات حبس ما أكده الدكتور إجراء لقاءات دورية مع أصحاب الفعاليات الاقتصادية لمعرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه نشاطهم التجارى بقصد دراستها والعمل على إيجاد الحلول اللازمة لتنزيلاها كذلك التحقق من الإجراءات الناضلة للعمل التجارى، بما في ذلك من أثر قد يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى على اعتبار أن العمل في مجال التجارة سواء كان استيراداً أم تصديرأً يعد أحد الدوافع الرئيسية والمهمة في تحريك عجلة الاقتصاد، إضافة إلى دعم انتساب السلع إلى السوق المحلية توافقها بكميات تتناسب مع الطلب عليها.

ومن جهة أخرى وبما يتعلق بقرار تصدير ٦٠٠٠ رأس من ذكور الأغنام والماعز الجبلى والذي أصدرته الاقتصاد مؤخرًا، أعلمت «الوطن» من مصدر مسئول، أن مصروف سوية

أ على محمود سليمان
بين وزير النفط المهندس سليمان العباس أن الوزارة تبذل قصارى جهدها رغم كل الظروف الصعبة والاستهداف المتكرر للمجموعات الإرهابية، فهي تعمل على التدخل بالسرعة الممكنة لمعالجة الأضرار ولا تزال تقدم المحروقات بشكل مقبول مع أنها لا ترقى لمستوى الطموح بسبب الصعوبات الداخلية والخارجية، حيث تعمل الوزارة على تأمين المشتقات النفطية لكافة القطاعات بالكميات المتاحة.
وأشار العباس في تصريح لـ«الوطن»، إلى أن الإعلان الأول لاستئنار الطاقة التكيرية الفائضة في المصافي لم ينتمد إليه أحد، وتعمل الوزارة الآن على إعادة الإعلان وإغلاقه في نصف آب القادم. لافتًا إلى أن الشركة الروسية الموجودة حالياً في الوزارة تبحث إمكانية استئنار الطاقة التكيرية الفائضة في المصافي، مؤكداً بأن الوزارة جادة في الموضوع إذا ما وجدت شركة مناسبة وفق الضوابط التشغيلية والشروط المطروحة، موضحاً أن أي مستثمر محلي يريد باستئنار الطاقة الفائضة في المصافي يجب أن يكون لديه شريك أجنبي لكي يتمكن من استجرار النفط من الخارج، حيث تم وضع الضوابط من وزارتي النفط والاقتصاد وبالتعاون مع مصرف سوريا المركزي، بحيث تكون آلية الاستثمار غير مؤثرة بأي شكل على إمدادات السوق من كل جوانبها.
ولفت وزير النفط إلى أن جميع عقود التنقيب والاستكشاف الموقعة ما قبل الأزمة معلقة بسبب العقوبات الاقتصادية وعدم إمكانية التمويل من الشركاء الأجانب، مضيفاً بأن عقد التنقيب البحري مع الشركة الروسية «SNG East» قد دخل حيز التنفيذ وفق الخطة الزمنية MED S. A

أنتهت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المرحلة الأولى من برنامج تعديل أحكام التجارة الخارجية وبدأت المرحلة الثانية المتمثلة بإسقاط الرسوم والتعرفة الجمركية الجديدة على الأحكام المعدلة إلكترونياً.

وسبق لوزارة الاقتصاد أن شكلت في وقت سابق فريقاً خاصاً مهمته تعديل أحكام التجارة الخارجية على حد قول معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية الدكتور عبد السلام علي لـ «الوطن» موضحاً أن التعديلات التي أخرجت شملت الأحكام التي صدرت منذ أكثر من ١٥ عاماً وأصبحت اليوم مختصرة وسهلة التعامل من التجار والمستوردين والصناعيين وخاصة أن الفريق المتخصص الذي اعتمدته الوزارة لهذه المهمة أعاد صياغة تلك الأحكام وتعديلاتها.

وأكَّد الدكتور علي أن المرحلة الثانية من برنامج التعديل قد بدأت وتحتاج إلى أسبوع كحد أقصى لإنجازها، وهذه المرحلة تتمثل بإسقاط التعرفة الجمركية الجديدة المعمول بها حالياً على الأحكام وفقاً لأرقام البنود الجمركية، إذ صدر قرار قرار وزير الاقتصاد الدكتور همام جزائري بتشكيل لجنة ثانية تضم في عضويتها ممثلي عن وزارة الاقتصاد وممثلي باتها في

«المعاشات»: معاونة تعادل معاش الوفاة لذوي المتقاعدين المختطفين والمفقودين



الذى يلى تاريخ الصرف، وأخذ تعهد خطى بعد مراجعة أي فرع للمؤسسة أو المصرف الزراعي بالمحافظات منعاً لازدواجية الصرف.

من جهة أكمل مدير المصرف الزراعي إبراهيم زيدان لـ«الوطن» صرف كل المعاشات للتقاعدين في تدمر عن طريق فرع حمص بالنسبة لمن يصرف راتبه عن طريق الدفتر، والمشكلة محصورة بالتقاعدين الذين يصرفون رواتبهم بموجب حسابات جارية وذلك بسبب عدم تمكن المصرف من الحصول على البيانات الموجودة لدى فرع المصرف في تدمر، ما يتطلب العمل على تنظيم سجلات حسابات جارية جديدة، سيتم العمل عليها عن طريق فرع تدمر الذي تقرر افتتاحه بجانب فرع المصرف في حمص.

أما بالنسبة لموضوع رواتب التقاعدين في محافظة إدلب بين زيدان أنه تم الطلب من المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات أن يتم توزيع كلة المعاشات على جميع فروع المصرف في محافظة حماه والتي تبلغ عشرة فروع وذلك بهدف توزيع ضغط العمل على جميع فروع المحافظة بحيث تتمكن الفروع من تسهيل عمل المواطنين بصورة سريعة.

من جهة أخرى، وفي ما يخص موضوع صرف معاشات التقاعدين المدنيين والعسكريين وورثتهم المسحوبة في محافظة إدلب ومدينة تدمر، كشف الحلقي عن أنه تم تكليف فرع المؤسسة في حماه للعمل على صرف معاشات التقاعدين في محافظة إدلب عن طريق فرع المصرف الزراعي في حماه، إضافة إلى تكليف فرع المؤسسة في حمص بصرف معاشات التقاعدين في مدينة تدمر عن طريق فرع المصرف الزراعي بحمص، وأنه بسبب عدم صرف المعاشات من فرع المصرف الزراعي في حمص تم تكليف فرع المؤسسة في حمص بصرف المعاشات من قبل المصرف الزراعي في تدمر وذلك بعد أن يتم تأمين مقر جديد له.

كما تم الطلب من فرع المؤسسة في حمص بأن يتم صرف المعاشات المتراكمة للتقاعدين المدنيين والعسكريين وورثتهم اعتباراً من توقيت تذكرة فرع المصرف الزراعي بتدمر، وإلزام التقاعدين وورثتهم بفتح حساب صراف في عقاري أو تجاري لتحويل معاشاتهم، إضافة إلى تنظيم استئمار إدراج الحساب الجديد اعتباراً من الشهر

محمد رakan مصطفى

كشف مدير عام مؤسسة التأمين والمعاشات خالد الحلاقى «الوطن» عن قرار المؤسسة بصرف معاونة تعادل معاش المتوفى في حال فق المومن، يتم صرفها للمستحقين عنه، على أن يوقف صرفها في حال ثغر عليه أو بعد انقضاء أربع سنوات ونصف على قده، وذلك في حال لم يصدر حكم بموجته.

وبين الحلاقى أنه يتبع في ترتيب هذه المعاونة وصرفها الشروط والأوضاع وفقاً للتعمليات التي يصدرها وزير العمل، بعدأخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة، منها إلى أن هذا القرار يطبق على العامل الذي يثبت اختفائه وفقاً للتعليمات وأسباب وأدلة تقبل بها الإدراة وحسب الأحكام المطبقة على العامل المختفى المنصوص عليها في المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، وبناء على أحكام المادة ٦٨ من قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته على المؤمن عليه المختطف المنقطعة أخباره مالم تتبين وفاته أو صدور حكم بموجته وفقاً لأحكام المادة ٢٠٥ من قانون الأحوال الشخصية رقم ٥٩ لعام ١٩٥٣.

وأكمل الحلاقى بأنه على ذوي المفقود التقدم للمؤسسة بطلب ضبط شرطة أصولي بواقعة فقد أو الخطف، يحدد فيه تاريخ الفقدان، وبناء عليه يتم صرف معاونة تعادل معاش الوفاة، على أن تبقى الحالات السابقة المعالجة وفق التعميم ١٩ لعام ٢٠٠٥ صحيحة وسلية وتسرى عليها الأحكام الواردة في قرار وزير العمل ذي الرقم ٢٢٧٧٨ للعام ٢٠١٤، وذلك اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٥/٣/١ وهذا يستدعي طلب الثبوتيات اللازمة لتصفية حقوق الورثة وإجراء توسيبة للمستحقات التأمينية لجميع الحالات الفردية السابقة من خلال مخاطبة السجل العام للعاملين بالدولة بموجب كتاب يثبت تاريخ اختفاف أو فقدان العامل وإصدار قرار تعديل الأشارة عملاً برأي مجلس الدولة رقم ١ لعام ٢٠١٤.

ويوقف صرف المعاش للأوكيل القضائي عن المفقود لانتهاء المهلة القانونية مع ضرورة العمل على إصدار قرار تخصيص للورثة وإرساله للجهاز المركزي للرقابة المالية

اعتراف «النوري»: لدينا ثقافة خطيرة وهي عدم الترحيب بالكواحد الأفضل منا

الوطن

أضاف: لدينا ثقافة خطيرة وهي عدم الترحيب بالكوارد الأفضل منا، داعياً إلى إلغاء عقلية مهميش الكوارد والكافئات وتوطيد ثقافة فريق العمل والابتعاد عن الأنانية.

بين أن دور وزارة التنمية الإدارية يتمحور في العمل كجهة استشارية لجميع وزارات الدولة ونون أن تفرض نفسها على أي منها إضافة إلى أعطاء الأهمية للصدق عند تنفيذ المشاريع. مشيراً إلى أن التطور الذي ستشهد له وزارة الأشغال العامة من خلال تنفيذ هذا المشروع سوف يفرض ذاته على جميع الوزارات للأفادة منه بعد تحقيق حالات نجاح نستطيع تعليمها.

عرضت وزارة الأشغال العامة رؤيتها لاستراتيجية وأهم الأعمال التي تم إنجازها في فترة السابقة والأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الإدارية في وزارة الأشغال ومحاورها التنفيذية التي تتركز على محور التنظيم الإدارية والتطوير المؤسسي ومحور تقادمه المعلومات وتبسيط الإجراءات ومحور بناء قدرات وتعزيز المنظمة المعرفية.

من الأعمال التي قامت بها وزارة الأشغال تنظيم مهنة عمال البناء والإنشاء على شكل جموعات فنية مختصة وتحليل بنية الكادر لعامل في الوزارة وإصدار النظام الداخلي لنموزجي لشركات الإنشاء العامة وإعداد هيكل التنظيمي للوزارة مع النظام الداخلي تعديل بعض القوانين التي تنظم عمل الوزارة مثل تنظيم مهنة الهندسة وخزانة التقاعد بتفاوض المهندسين والمقاولين إضافة إلى توقيع ذكرية مع وزارة العمل لمراكز التدريب المهني.